بنك الاستثمار القومي
قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

عدد رقم 14 – الأحد 2017/4/16

الخبر:

التخطيط: نستهدف تحويل المدفوعات الحكومية للإلكتروني لزيادة متحصلات الضرائب

تستهدف وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري تحويل المدفوعات الحكومية إلى مدفوعات إلكترونية بنسبة 100% خلال عام 2020، من خلال زيادة خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني المقدمة من خلال الإنترنت أو التليفون أو مقدمي الخدمة.

وبحسب تصريحات صحفية للدكتورة هالة السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، تم إضافة 4.2 مليون موظف حكومي و6 ملايين معاش للحركة المصرفية الإلكترونية، وذلك حتى تساعد ميكنة أنظمة المعاملات الحكومية على إدماج اقتصاد الظل ضمن الاقتصاد الرسمي لسهولة تتبع المدفوعات الإلكترونية مما ينعكس على زيادة متحصلات الدولة من الضرائب.

المصدر: (اليوم السابع الأحد، 16 أبريل 2017)

التعليق على الخبر

- تشكل الإيرادات الضريبية في مصر نحو 13 بالمائة من الناتج المحلى الإجمالي، وهو رقم ضئيل مقارنة بدول كثيرة في العالم التي تبلغ نسبة إيراداتها الضريبية حوالي 25 بالمائة من ناتجها المحلي الاجمالي نتيجة التهرب الضريبي واتساع نطاق الاقتصاد غير الرسمي.
- يؤدي اقتصاد الظل (غير الرسمي) إلى عدم استفادة أصحاب هذا الاقتصاد من خدمات الدولة ولا يقوم بتقديم الضرائب لخزينة الدولة، ولا يدخل ضمن حسابات الناتج القومي وهي ليست بهذا القدر الصغير الذي يمكن إهماله (حيث إنه يمثل نحو 35% من الناتج المحلى للبلاد) ولا يخضع للنظام الضريبي ولا للرسوم ولا للنظام الإداري والتنظيمي للدولة.

- **مرصد الأخبار هي سلسلة دورية تهتم بعرض أهم الأخبار الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وتحليل هذه الأخبار لمعرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة.**
- **جميع الآراء الواردة في هذه السلسلة هي مجرد تحليلات واجتهادات بحثية، ولا تعبر بأي حال عن الرأي الرسمي لبنك الاستثمار القومي، ويجب أخذها في إطارها البحثي فقط.**
- **قامت بالتعليق على هذا العدد: هبة عبد الدايم**

- لذلك تسعى الدولة لإدماج النشاطات الاقتصادية للاقتصاد غير الرسمي ضمن منظومة الحسابات القومية للاقتصاد الرسمي. ولدمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي يجب أن يتم في إطار حل متكامل لكافة مشكلات منظومة الاقتصاد الوطني.
- **ومن أشكال الاقتصاد غير الرسمي:**

1- القطاع الصناعي غير المستكمل إجراءات التسجيل والتراخيص اللازمة لتسيير العمل كما تحدده التشريعات والقوانين والشروط الصناعية المتفق عليها.
2- الباعة الجائلون المنتشرون في الأسواق العشوائية في القرى والمدن.
3- سوق الأموال المدفوعة دون مقابل، او ما يعرف «بالبقشيش».
4- في مجال التعليم متمثلا في الدروس الخصوصية والكتب الخارجية.
5- في النقل والمواصلات حيث لا يلتزم أحد بالتعريفة المحددة. بالإضافة إلى الحضور الطاغي «للتوك توك» كوسيلة نقل داخل الأحياء.
6- سوق الدولار أو ما يعرف تاريخيا بالسوق السوداء لبيع وشراء العملات الأجنبية.
7- الرشاوى من أجل تسيير المصالح الخاصة.
8- مجال الإسكان خاصة في مجال تسيير البناء على الأراضي الزراعية.
9- العمل دون تسجيل رسمي داخل القطاع الرسمي مما يفقد الدولة أن تحصل على حقها من الضرائب على الدخل.

- من مزايا الاقتصاد غير الرسمي مواجهة البطالة، حيث يوفر ذلك القطاع فرص عمل لعدد كبير من الشباب، إلى جانب أن منتجات القطاع غير الرسمي تتسم برخص ثمنها وملاءمتها للأوضاع المالية للفئات محدودة الدخل، ودعم القطاع غير الرسمي للاقتصاد الوطني في أوقات الازمات من خلال فرص العمل التي يوفرها. أما عيوب القطاع غير الرسمي فتتمثل في إهدار تنافسية القطاع الرسمي وعمالة الأطفال وغياب التأمينات على العمالة وظروف العمل غير الصحية، لذلك يجب دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي نظرًا لأهميته في توفير فرص العمل.
- لذلك تشجع الحكومة على دفع قطاع المدفوعات الإلكترونية، فمثلاً 83% من حصيلة الجمارك تتم عبر التحصيل الإلكتروني، ويدعم المجلس القومي للمدفوعات التحول نحو المجتمع اللانقدي والمتوقع أن يتم بحلول عام 2020.
- ويظهر جلياً اهتمام وزارة التخطيط باستكمال المنظومة الالكترونية لنظم الدفع والتحصيل الحكومية اتساقاً مع ضرورة تحقيق هدف الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية كما وردت في رؤية مصر 2030، حيث تستهدف الحكومة تقديم خدمات متميزة مرتفعة الجودة باستخدام الاساليب التكنولوجية، من خلال الوصول إلى 100% شيكات ومدفوعات حكومية الكترونية بحلول 2020، وأيضاً زيادة خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني المقدمة من القنوات الجديدة (الانترنت، التليفون، مقدمي الخدمة) لتصبح كافة الخدمات مقدمة الكترونيا بنهاية 2020.
- بالإضافة إلى الفوائد الاقتصادية لميكنة المتحصلات والمدفوعات الحكومية التي تؤدى إلى زيادة الناتج القومي، كما أن التحصيل الإلكتروني للضرائب والجمارك والتأمينات والدفع الإلكتروني للمرتبات الحكومية والمعاشات يدعم الناتج القومي من خلال تقليل التدخل البشري في المعاملات الحكومية بما يزيد المتحصلات ويزيد حجم التعاملات البنكية ويقلل معدلات الفساد، كما تساعد ميكنة أنظمة المعاملات الحكومية على إدماج اقتصاد الظل (غير الرسمي) ضمن الاقتصاد الرسمي لسهولة تتبع المدفوعات الالكترونية مما ينعكس على زيادة متحصلات الدولة من الضرائب.
- وفى مجال مشروعات الحيازة الزراعية لتطوير الخدمات المقدمة لعدد 7 مليون مزارع، تمت ميكنة وادارة 1.9 مليون حيازة زراعية بما يساهم في تحسين السياسات الزراعية وكفاءة توزيع الدعم المقدم للمزارعين ومن المتوقع أن تنتهي باقي المشروعات في يونيو 2017.
- كذلك ميكنة وإدارة مشروعات التعداد العام للمنشآت والسكان.

- رصد تقرير وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري مؤشرات الإصلاح الإداري التي تم إنجازها حتى مارس 2017 في إطار متابعة الدكتورة هالة السعيد للمشروعات التي تقوم بها الوزارة لتطوير آليات تقديم الخدمات الحكومية وتحسين حياة المواطنين. إلى أن هناك 245 خدمة تقدم الآن من خلال بوابة الحكومة الالكترونية https://www.egypt.gov.eg، تشمل خدمات استخراج الأوراق الثبوتية والاستعلام والدفع الإلكتروني للضرائب وحجز تذاكر السفر وخدمات صندوق التمويل العقاري، وخدمة الاطلاع على الحالة الحالية لشبكة الكهرباء وخدمات الطلاب المصريين بالخارج. كما تشمل الخدمات الوظائف المتاحة في القطاعات الحكومية والقطاع الخاص وخدمات نيابات المرور.
- وأوضح التقرير أيضاً أنه تم الانتهاء من ميكنة 4500 مكتب صحة على مستوى الجمهورية بنسبة 100% لتسهيل تبادل المعلومات وإتمام المعاملات والحصول على الخدمات الصحية بكفاءة وفى وقت أسرع دون التقيد بمكان التسجيل.
- كما تم أيضاً الانتهاء من ميكنة 200 وحدة نيابة مرور على مستوى الجمهورية بنسبة 100% بما يسهل على المواطنين سرعة الحصول على المعاملات الخاصة بترخيص المركبات أو تجديد عملية الترخيص ومعاملات تسجيل المخالفات وتحصيل الغرامات بسرعة وكفاءة أعلى.
- ورصد التقرير أيضا، الانتهاء من ميكنة 171 وحدة محلية من إجمالي مستهدف 350 وحدة محلية أي بنسبة 49% تقريباً.
- ويهدف ذلك إلى توفير خدمات المواطنين والمستثمرين بصورة حضارية وسريعة ودقيقة ومتكاملة في جميع أنحاء الجمهورية، كما يحقق التكامل بين مراكز تقديم الخدمات الحكومية باستخدام نظام موحد مركزي يسمح بإدارة لامركزية على مستوى الوحدات المحلية في المركز والمدينة والحى بجميع المحافظات ودواوينها والمديريات الخدمية والإدارات التابعة لها.
- ومن المقرر أن ينتهي استكمال ميكنة باقي الوحدات المحلية وعددها 179 وحدة خلال عام 2019.
- وذلك يأتي في إطار الدور الذي تقوم به وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري في إصلاح المنظومة الإدارية وطرق تقديم الخدمات الحكومية في إطار التعاون والتنسيق المتنامي بين الوزارة وجميع الوزارات الخدمية والمجموعة الاقتصادية والمحافظات.
- كما أنه جار التنسيق بين وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ووزارة التنمية المحلية لإعداد قاعدة بيانات متكاملة، من خلال الخريطة المعلوماتية "وصف مصر" والتي تعدها وزارة التنمية المحلية عن المحافظات والمدن والقرى. في جميع الخدمات سواء كانت التعليم أو الصحة والوقوف على المشكلات والتحديات الحقيقية التي تجابه الوطن، مما يساهم ذلك في جذب استثمارات للبلاد والتعرف على المناطق التي من الممكن إقامة مشروعات بها، بما يكفل المساهمة في القضاء على البطالة.